

الزيادة في اللغة العربية وأطراد بالزيادة في اصطلاح النحوة

أحمد خير الله، جامعة متودي، قسنطينة، الجزائر

Abstract

This study aims at exploring the aspect of 'addition' in grammatical terminology. It has been proved by means of common examples from grammarians and evidence from poetry and the Holy Koran that additive lexemes make a difference. Some of the additive lexemes have an influence and can be influenced in some specific contexts. However, they add nothing to the structure. Some of them do not fulfill a complete grammatical function but they give more strength and emphasis. Hence the additive lexeme is always significant and is not merely a matter of morphological or grammatical terminology. Therefore, its use is not that important for it harms neither Arabic nor the Holy Koran, as evidence of its significance has been provided by Arab grammarians in their thorough investigations.

ملخص:

تصدى هذا البحث للكشف عن معنى الزيادة في الاصطلاح النحوي، فثبت بالامثلة المتدالة عند النحوة، والشاهد من الشعر والقرآن الكريم، أن اللفظ الزائد ليس وجوده كعدم وجوده. فبعض الألفاظ الزائدة يؤثر في غيره ويتأثر به، لكنه لا يضيف إلى التركيب معنى جديداً، وبعضاً الآخر لا يؤدي وظيفة نحوية كاملة، لكنه يكسب التركيب قوة وتوكيداً. وعليه فإن اللفظ الزائد لا يخلو من فائدة، وأن التسمية لا تدعو أن تكون مجرد اصطلاح نحوي أو صرفي. لذلك فلا حرج في استعماله، إذ ليس فيه ما يضر العربية ولا القرآن الكريم، بعد أن اتضح بالبحث الدقيق المراد بقول النحوة: (لفظ زائد).



لفت انتباهي، منذ مدة، توارد كثير من الطلاب على - بصفتي مدرساً للنحو العربي - سائلين عن إعراب بعض الجمل، فإذا أعررت كلمة ما بأنها زائدة، لاحظت على وجوههم استغراباً، بل يرد على بعضهم: ما دورها في الجملة إذا كانت زائدة؟ ولماذا لم تحذف إذا كانت كذلك؟ وما الفائدة من ذكرها؟ أما إذا ما تعلق الأمر بكلمة في آية قرآنية، فالأمر عندئذ جللٌ، لأن الزائد في نظرهم لا قيمة له، فلا يجوز القول به في القرآن الكريم. ومرد ذلك كله إلى جهل كثير منهم بمعنى الزيادة في اللغة العربية، وعدم الفهم الصحيح لقول النحوين: هذا اللفظ أو ذاك زائد في التركيب.

على أنني لاحظت - بحكم تجربتي مع الطلاب على امتداد سنين¹ طويلة - أن هذه المسالة قد استغلت فهمها على كثير من الطلاب، لذلك أحببت أن أسهم بهذه الكلمة، في محاولة لتوضيح المراد بـ مصطلح الزيادة في أقوال النحويين ومحاجتهم، وإزاحة الغموض الذي يكتنفها في الأذهان.

ولعله من الأحسن والمفيد أن نقف في البداية وقفه مع هذه اللفظة (الزيادة)، لاستبانة حقيقة معناها اللغوي، حتى إذا اتضح لنا ذلك وفهمناه، تنسى لنا الانتقال إلى الكلام على معناها الاصطلاحي، لب الموضوع. فما معنى الزيادة في اللغة العربية، وما المراد بها في اصطلاح النحو؟

أولاً: الزيادة في لغة

إذا تساءلنا عن معنى الزيادة في اللغة، فإن الإجابة تأتينا بلا مشقة ولا عناء من المعاجم اللغوية، وهي متاحة لنا وفي متداول أيدينا. جاء في لسان العرب: **الزيادة**: النمو، وكذلك الزوادة، والزيادة خلاف النقصان "زاد الشيء يزيد زيداً وزيادةً وزيراً ومزيداً أي ازداد، والزيد والزيد: الزيادة، وهو زيدٌ على مائة وزيدٌ..... يقال للرجل يعطي شيئاً: هل تزيدَ؟ المعنى هل تطلب زيادة على ما أعطيتك؟ وتزيدَ في كلامه وتزيدَ: تكلف الزيادة فيه، إنسانٌ يتزيدُ في حديثه وكلامه إذا تكلّف مجاوزة ما ينبغي... الخ.²

إذا تأملنا كلام ابن منظور هنا وجدناه يدور في مجلمه حول معنى واحد للزيادة، وهو تخطي حد معين أو مجاوزة قدر معلوم، وعليه فما توقف عند الحد المعيين والقدر المعلوم، من كل شيء فهو الأصل الخالص المجرد، وما جاوز ذلك فهو زيادة أو فضلة. ويمكن تقريب المسالة من الأذهان بهذا المثال: إن ما يكفي الإنسان من المال لاقتناء ضرورات عيشه اليومي فهو حاجته المجردة إلى المال وما فضل على ذلك فهو داخل في باب الزيادة عن الحاجة.

وكان "ابن سيدة" قد شرح معنى الزيادة بهذا المعنى، ونسبه إلى "آبي علي" جاء في **المخصوص**: قال "آبوعلي" قال "أبوزيد" زاد الشيء زيداً وزياحةً ومزاداً وتزيد وتزيد وازداد وزدته أنا فاستزادني طلب مني الزيادة، ويقال للأسد ذو زوايد لتزيد في زئيره.³

والجدير باللاحظة هنا، هو أن الزيادة من الناحية بهذا المعنى، لا تخلو من فائدة، فإن الإنسان الذي يتزيد في حديثه، مثلاً، يزيد ر بما وضوها وتوكيده أكثر مما لو وقف عند الحد الذي ينبغي له، كذلك الزائد من المال عن الحاجة يفيد صاحبه توسيعة أكثر..... وهكذا.

ثانياً: الزيادة في الاصطلاح النحو

عرفنا مدلول الزيادة في اللغة، أي من الناحية اللغوية، فما المراد بها في اصطلاح النحويين؟ إننا إذا عدنا إلى كتب النحو وطلبنا إجابة عن هذا السؤال، ربما لن نحصل عليها لأن النحويين - فيما أعلم - لم يتطرقوا إلى الزيادة باعتبارها موضوعاً قائماً برأيه، ولم يضعوا لها تعريفاً خاصاً محدداً. وإنما تناولوها في مواضع متفرقة من كتبهم، وفي أبواب شتى، عندما يتعلق الأمر بزيادة حرف في

بعض الصيغ، أو زيادة كلمات في بعض التراكيب، سواء أكان ذلك في النثر، أم في الشعر، أم في القرآن الكريم.

لذلك فإن المراد بمصطلح الزيادة في أقوال النحويين ومحاجتهم يتضح - في نظري - بتأمل المسألة في سياقها، أي بتدبر الصيغة الصرفية المزددة، والتراكيب العربية الفصيحة التي أعربَ بعض ألفاظها زائداً، لترى إذا كان ذلك الزائد قد أقحه، أو أن له دوراً في بلورة مفهوم الجملة، وتحقيق الغرض من الكلام؟ الحقيقة أن ما يقال عنه أنه زائد - سواء أكان ذلك في الجملة المركبة - ليس وجوده وعدم وجوده سبباً، والقول بخلاف هذا ليس - في نظري - إلا إدراك خاطئ وسوء فهم لمسألة على جانب من الأهمية في اللغة العربية.

ذلك لأن الزيادة في اللغة ليس وجودها كعدم وجودها، فهي - في الأعم الأغلب من الحالات التي ترد فيها - تأتي لأغراض محددة يقصد إليها المتكلم، فالزائد في اللغة لا يزيد اعتباطاً، وإنما يُؤتى به في الغالب ليؤدي غرضاً معيناً، ولذلك فالأمر لا يدعو أن يكون مجرد اصطلاح نحووي أو صرفي^٤، غير أن هذا لا يعني مطلقاً أن الزيادة تؤدي حتماً - حيّثما وجدت - وظيفة نحووية أو صرفية معينة.

ففي حالات كثيرة ترد الزيادة في الكلام دون أن تضيف إلى اللفظ الذي ترد فيه، أو الجملة معنى معيناً، غير تقوية الكلام وتوكيده، كما سنرى بعد قليل، مع العلم أن الزائد قد يكون حرفاً أو غيره.

على هذا يجب ألا نفهم من قول النحويين (لفظ زائد) أنه مجرد عن كل وظيفة، بل قد يكون له دور معين في تحقيق الغرض من الكلام، وتبليغ مفهوم الجملة مثلاً على نحو خاص يريده المتكلم، ولكنه لا يضيف إلى الجملة معنا فرعياً جديداً، لم يكن لها قبل دخوله فيها، لأنه مجرد من أي معنى من المعاني النحوية المعروفة، فلا يؤدي معنى الفاعلية ولا المفعولية ولا النعت ولا الإضافة، وما شابه ذلك، فإن الكلمة في اللغة لها معنيان: أحدهما معجمي لفوي، يظهر عليها عندما تكون منفردة، والآخر معنى نحووي تكتسبه بعد إدراجها في التركيب، وذلك نحو كلمة (كتاب) مثلاً، فإنها عند إطلاقها مستقلة لا يفهم منها غير المعنى المعروف، أما إذا قلنا وقرأت الكتاب، فإن كلمة كتاب هنا أدت معنى من المعاني النحوية، وهو المفعولية، أي أنها دلت على الشيء الذي وقع عليه فعل القراءة، وهذا هو المعنى الذي يتجرد عنه اللفظ الزائد، فلا يؤدي وظيفته النحوية كاملة، معنى ذلك أنه قد يبطل عمله فلا يوثر في غيره، وقد يعمل عمله في غيره فيظهر أثره عليه، لكنه لا يضيف إلى المعنى الأصلي للجملة معنى جديداً، ولا يؤدي معنى من المعاني النحوية التي تتحقق في الكلمات الأصلية.

من هنا يمكن القول بأن اللفظ الزائد يمكن حذفه والاستغناء عنه دون أن يحدث ذلك خلافاً في بناء التركيب أو فساد معناه، وهي حالات قليلة لا يجوز الاستغناء عنها، لأنه يفوت بإسقاطه معنى لا يكون للجملة إلا به، أما ما يُستثنى عنه، فنحو: ما في الدار من رجل، حيث يصح حذف

(من) الذي يعرب زائداً، رغم عمله الجر في الاسم الذي بعده (رجل)، الذي يعرب مجروراً لفظاً، مرفوعاً محلاً، فيصير التركيب بعد الحذف: ما في الدار رجل، ولم ينقص من معناه إلا التوكيد الذي يفيده الحرف (من)، ومثل هذا من كلام الله عز وجل: "وكفى بالله شهيداً"⁵، حيث أعرب النحواء الباء، في هذه الآية ومثيلاتها، زائدة وقد جرت الأسم بعدها، فإذا حذفتـ كما حذفتـ (من) في المثال السابقـ ارتفع لفظ الجلالة على الفاعلية، ولا يتغير معنى الآية، ذلك لأنّ الباء لم تكتسبها إلا تقوية وتوكيداً، إذ لم تكن هي مجرورةها متعلقة،⁶ ومعنى عدم تعليقها يعني إنّهما لا يضيفان معنى جديداً يضاف إلى المعنى الذي يدل عليه الفعل (كفى).

ذكر "ابن هشام" في المغني أنّ الباء تستعمل زائدة، وتقيد عندئذ التوكيد، أي توكيد الكلام وتقويته، ونص على أنها تزداد في مواضع مختلفة، منها زيادتها مع فاعل الفعل (كفى) وجوباً أو غالباً أو ضرورة، ومثل لذلك بالآية الكريمة السابقة، فقال وـ"زيادتها في ستة مواضع، أحدها الفاعل، وزيادتها فيه، غالبة، وضرورة....."

والغالبة في فاعل كفى، نحو "كفى الله شهيداً".⁷

فإن سأّل عن سر زيارة الباء في هذه الآية ومثيلاتها، فالجواب عند "الزجاج"، فقد قال في تفسير قول الله تعالى وـ"الملاّكة يشهدون وكفى بالله شهيداً"⁸، كلاماً معناه أنّ الباء زائدة، دخلت للتوكيد، وأنّ الذي سوّغ ذلك هو تضمن (كفى) معنى (اكتف)، وأنّه قالوا وـ"اكتفوا بالله شهيداً" قال في تفسير الآية: "معناه: وكفى الله شهيداً، والباء دخلت مؤكدة، والمعنى اكتفوا بالله شهيداً".⁹

فأصل التركيب (وكفى الله شهيداً)، وكل ما في الأمر أنّ الباء عندما دخلت للسبب الذي أشار إليه "الزجاج" عملت الجر في الاسم بعدها، وهذا رأي قديم صرّح به سيبويه¹⁰ من قبل، ونسبه إلى الخليل، قالوا "كفى بالله شهيداً بيني وبينكم" إنما هي كفى الله، ولكن لما دخلت الباء عملت، والموضعُ نصبٌ وفي معنى النصب، وهذا قول الخليل رحمة الله.¹¹

ومما يزيد مجرد التوكيد والتقوية (لا) النافية، كما في الآية وـ"لئلا يعلم أهل الكتاب"¹² فالمعنى عند أهل اللغة: لأنْ يعلمَ أهل الكتاب، قال سيبويه: كما جاءت لئلا يعلمَ أهل الكتاب في معنى لأنْ يعلمَ أهلُ الكتاب.¹³

إذا تأملنا الآية كاملة، علمنا أن (لا) لم تؤدّ وظيفة نحوية معينة، ولم تكتسب التركيب معنى غير التوكيد، وأن سيبويه على حق فيما صرّح به قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا انقوا الله وأمنوا برسوله يوئتم كفلين من رحمته و يجعل لكم نوراً تمثون به ويففر لكم والله غفور رحيم لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله وإن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذوالفضل العظيم".¹⁴

فالسياق الذي وردت فيه الآية يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه، وإليه ذهب "المخشي" أيضاً في تفسير الآية "لئلا يعلم أهل الكتاب"؛ فنص على أن المعنى: ليعلم، (لا) زائدة، قال: "لئلا يعلم وليعلم... و(لا) مزيدة".¹⁵ وتبعهما "ابن هشام"، حيث نص على أن (لا) تزايد

في الكلام مجرد تقويته و توكيده، واستشهد لذلك بعده آيات منها الآية المشار إليها، قال: " ومنه لثلا يعلم، أهل الكتاب " والمعنى ليعلموا¹⁵ وحمل على ذلك قول الشاعر:

أبى جوده لا البخل، واستعجلت به نعم، من فتن لا يمنع الجود قاتله

حيث عزا القول، بزيادة (لا)، إلى "الكسائي" نقلًا عن أبي علي، قالوا " وقال أبو علي في الحجة وقال أبوالحسن: فسرته العرب أبى جوده البخل، وجعلوا لا حشوا".¹⁶

وأما الزائد الذي لا يستغنى عنه، فهو ذلك الذي يفوت بإسقاطه معنى لا يتحقق إلا به، فلا يصح حذفه لثلا يضيع الغرض من الكلام، ومثاله (لا) النافية المترنة بالعاطف، نحو: ما جاعني زيد ولا عمرو، حيث تعرب (لا) زائدة لتوكيده النفي، ولكنها في الحقيقة غير زائدة، لأنها مفيدة لمعنى معين، وإنما الأمر مجرد اصطلاح كما أسلفت. قال " ابن هشام " ويسموها زائدة وليس بزائدة البتة، ألا ترى أنه إذا قيل ما جاعني زيد وعمرو " احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جاء بلا صار الكلام نصا في المعنى الأول".¹⁷

ومثل هذا زيادتها بين الخافض والمخوض نحو: (جئت بلا زاد)، و(غضبت من لأشيء)،
فليس دخول (لا) في هذا كخروجها منه، فهي عند غير الكوفيين حرف زائد.¹⁸

من كل ما تقدم نعلم أن ما يعرب زائدا لا يعني مطلقا تجرده من أي معنى، أو بطلان عمله في الجملة، خلافا للدكتور عباس حسن الذي ذهب إلى أن اللفظ الزائد يترك مهمالا في التركيب بلا تأثير ولا تأثير، لا يعمل في غيره ولا يعمل في غرمه، قالوا... وربما لا يستغنى عنه، فيكون معنى زиادته هو: تركه مهمالا لا يؤثر في غيره ولا يتأثر بغيره، سواء أكان في أصله مهمالا مثل " لا" النافية الزائدة، أم كان في أصله عاملا مثل " كان" الزائدة.¹⁹

فكلامه هذا لا بد يستوقف الباحث المدقق، إذ لا يصح إطلاقه حكما عاما على كل لفظ زائد، يمكن الاستغناء عنه في التركيب. فإذا كان كلامه يصدق على " لا" النافية، و" كان" الزائدين اللتين مثل بهما لفكرته، فهو لا يصدق مثلا على حروف الجر، حين ترد زائدة في الكلام، علما أن زиادتها تطرد في اللغة أكثر من غيرها، فهذا النوع من الحروف عندما يرد زائدا وزائدا ولا يحذف، لا يترك مهمالا؛ لا يؤثر ولا يتأثر كما أراد الأستاذ عباس، بل يبقى محتفظا بوظيفته التحوية، فيعمل الجر في الاسم الذي يليه تماما كالحرف الأصلي، وإن كان من الناحية المعنوية لا يضيف شيئا، كما سنرى بعد قليل.

هذه الفكرة كانت واضحة تماما عند " ابن يعيش " في كلامه حين حصر الزيارة في نوعين:
نوع يزاد هتفتني وظيفته التحوية، أي يبطل عمله الذي يكون له، إذا كان في أصله عاملا، ويبقى مع ذلك محتفظا بالمعنى الذي يدل عليه بلفظه، وساوضح هذا بالأمثلة في الموضع المناسب. من هذا النوع " كان" الزائدة التي يبطل عملها وتبقى لها دلالتها على الزمن الماضي، نحو: زيد كان فاضل،

فقد زيدت بين المبتدأ والخبر، فتجزرت عن وظيفتها التحوية المشهورة، واكتفت بالدلالة على الماضي والانقطاع في الزمن الماضي، فدللت على أن زيداً قد اتصف بالفضل في الزمن الماضي واستمر كذلك مدة معينة، ثم انقطعت عنه تلك الصفة.

- ونوع آخر، يزداد في الكلام، ولا يلغى عمله، بل يبيّن له ذلك مع اختلاف طفيف، وعنده فإنْ معنى زيادته أنه لا يضيف معنى جديداً إلى المعنى الأصل للجملة، فينحصر دوره في توكيدها وتقوية العلاقة بين عناصر الإسناد.

قالوا... ابن يعيش "و".... وذلك أن الزيادة على ضربين زيادة مبطلة العمل مع بقاء المعنى على ما ذكرناه، وزيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى وإن كان العمل باقياً نحو ما جاعني من أحد، والمراد وما جاعني أحد... وكفى بالله والمراد كفى الله.²⁰

لا شك أن "ابن يعيش" وهو النحوي الخبير ب دقائق العربية، قد بنى فكرته هذه بعد تتبع لمسألة الزيادة في كثير من التراكيب العربية الفصيحة، شعراً ونثراً، وكذلك في القرآن الكريم، أقولو وكذلك في القرآن الكريم، لأن كثيراً من الدارسين يتحرجون من ذكر مصطلح الزيادة فيه. أما وقد تبين لنا المراد باللفظ الزائد في اللغة، فلا حرج في استعمال هذا المصطلح في القرآن أو في غيره.

على أن الزيادة في اللغة العربية - بناء على ما تقدم - حقيقة لا سبيل إلى إنكارها، والقرآن الكريم نزل بلغة العرب، لذلك وردت في بعض تراكيبه ألفاظ زائدة - بالمفهوم الذي تقدم - على نحو ما كانت مستعملة في كلام العرب في الحahلية، وليس في ذلك ما يضر العربية ولا القرآن، ما دمنا قد فهمنا المراد بقول النحوة (اللفظ زائد). نزل القرآن الكريم بلغة العرب (بلسان عربي مبين)²¹ إلا أنه فاق لفهمهم بلاغةً وفصاحةً وبياناً. وينبغي أن نفهم أن ذلك ليس مردده إلى أصول اللغة في حد ذاتها، لأن ذلك هو حجر الزاوية، وهو شيء مشترك بين جميع الناطقين بها، وإنما مردده إلى ذلك الاقتدار اللطيف على التصرف العجيب في الأبنية والتراكيب، وكذلك إحكام الأساليب المتباينة لإفاده المعاني المختلفة. من هنا كان تقويق بلاغة القرآن الكريم وفصاحته على بلاغة العرب وفصاحتهم، وكان الإعجاز. أما لو كانت لفته حاربة على أصول غير أصول العربية، أو متضمنة لاستعمالات - في الألفاظ والتراكيب - لا تعرفها العرب، فعلى أي وجه تخرج الآيات التي أكدت أن الله سبحانه وأنزل كتابه على نبيه المصطفى. صلى الله عليه وسلم، بلسان العرب؟

فلغة القرآن الكريم لم تخرج عن أصول اللغة العربية، كما نطقت بها العرب على مر الأيام، قبل نزول القرآن وفي أيامه، وعليه فإن الألفاظ التي كانت العرب تستعملها زائدة - بالمعنى الذي حددناه سابقاً - قد وردت في القرآن الكريم كذلك.

والزيادة هي اللغة العربية ليست قاصرة على الحروف، كما قد يتورّم بعض الناس، بل تمسّ أقسام الكلمة الثلاثة، فقد يكون الزائد حرفاً أو فعلاً أو اسمًا.

1- **زيادة الحرف:** أما زيادة الحروف، فتقسم الكلام عليها بالأمثلة وال Shawāhid من الشعر والقرآن الكريم. وأضيف هنا، ما استدل به "ابن هشام"²² على زيادة (لا) التافية، وذلك قوله تعالى: "ما

منعك ألا تسجد، حيث جعل (لا) زائدة بدللي الآية الأخرى وما منعك أن تتسجد، وهذا رأى حسن لأن (أن) والمضارع بمنزلة مصدر. وعليه فالمعنى: (ما منعك من السجود؟).

ومثل ذلك زيادة الباء مع المفعول به، هي قوله تعالى: "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة".²³
وحمل ابن هشام على هذا قول الشاعر:

نَضْرُبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُوا بِالْفَرَجِ

حيث جعل الباء في (بالفرج) زائدة لمجرد توكيده الكلام.²⁴

وزيادة الحروف مسألة يطول الكلام فيها، لذا أكتفى بهذا تاركا المجال من أراد مزيداً من الاطلاع ليعود إليها في مظانها.

2- زيادة الفعل: أما زيادة الفعل، فشخص النحويون بها زيادة (كان) - فيما أعلم - دون غيرها، وحددوا الموضع التي تزداد فيها، فذكرت أنها تزداد بين العناصر المتلازمة في الجملة كال فعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والمعطوف والمعطوف عليه، إلى غير ذلك. ومن شواهدهم على ذلك قول الفرزدق:

فِي لُجَةِ غَمَرَتْ أَبَاكَ بَحُورَةِ

حيث زيدت (كان) معتبرة بين متعاطفين.²⁵

3- زيادة الاسن: لم أجده فيما بين يدي من المصادر والمراجع من ذكر أن العرب استعملت الاسم زائد في كلامها، غير ضمير الفصل، الذي ليس له محل من الإعراب، ولا يزيد على تقوية الكلام وتوكيدته، نحو: ظلت زيدا هو القائم، قال ضمير (هو) لا يعرب، هنا، توكيدا لزيد ولا بدلا منه، قال ابن عصفور: "ألا ترى أنه لا يمكن أن يكون توكيدا لزيد، لأن الظاهر لا يؤكّد بالضمير، ولا بدلا منه، لأن الضمير إذا كان بدلا من منصوب كانت صيغته صيغة الضمير المنصوب".²⁶

وذكر "ابن يعيش" أن الكوفيين يجيزون من الأسماء زيادة (من) وأن "الكسائي" استشهد بقول "عنترة":²⁷

يَا شَاهَةَ مِنْ قَصْصٍ مَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرَمَتْ عَلَيْهِ وَلِيَتَهَا لَمْ تَحَرَّمَ .

ورد عليه الشاهد لاحتمال (من) الزيادة، ووجوها إعرابية أخرى.

هذا على المستوى النحوي التركيبي، ويمكن للدارس أن يلاحظ الزيادة على المستوى الصرفي بكل وضوح، في باب الفعل المزدوج، حيث تطلعنا في كتب الصرف عشرة حروف اصطلاح عليها علماء الصرف بحروف الزيادة التي تجمعها إحدى الكلمات الآتية: (سالتمونيهما) أو (اليوم تتساه) أو (يا أوس هل نمت) أو (السمان هويت). هذه الحروف تزداد في الفعل المجرد، فتضييف - غالباً - إلى معناه الأصلي معنى ثانوياً فرعياً، كالتعديلية، والمطاولة، والمشاركة، والطلب..... إلى غير ذلك، مثل: خروج وأخرج، وفتح وافتتح، وسار وساير، وعلم واستعلم، وتسمى بالزيادة المعنى.

وفي حالات أخرى تدخل حروف الزيادة على الفعل المجرد دون أن تضيف إلى معناه الأصلي معنى فرعياً. وتسمى عندئذ بالزيادة لغير معنى، كالزيادة للإلحاق، أي إلحاق الثلاثي بالرباعي، نحو: جَوَرَ، وجَهَوَ، وفَلَنَسَ، وبِيَطَرَ، فالواو في الأول والثاني، والنون في الثالث، والياء في الرابع زائدة للإلحاق الفعل بالرباعي، ولم تضاف على الفعل معنى جديداً يضاف إلى معناه الأصلي.

وأوضح ما تكون الزيادة لغير معنى، إذا كانت في صيغ الأفعال المديدة للاستغناء بها عن الصيغ المجردة. نحو: سافر، وناول، أو إذا كانت للدلالة على معانٍ الصيغ المجردة، نحو: قَرَ، واسْتَقَرَ، وآنسَ واستَأنَسَ.

هذه إلمامة سريعة بمسألة الزيادة في اللغة العربية، وهي مسألة متشعبة، تتناولها النحوين في أبواب مختلفة، كما ألمعت في البداية. ولا أزعم أني أحطّت، هنا، بكل ما قيل فيها، فليس هدف البحث حصر كل الألفاظ التي استعملت زائدة في اللغة العربية، ولا تتبع كل آراء النحاة في كل ما استعمل زائداً. فان ذلك لا يتسع له هذا المجال الضيق. وإنما اكتفيت بتسلیط بعض الأضواء على مدلول الزيادة في الدرس النحوين، ورفع اللثام عن هذا المصطلح لدفع الأوهام التي تعلق بخصوصه بكثير من الأذهان.

وأرجوا أن أكون بهذا القدر الضئيل قد أنارت جوانب الموضوع، أو أزاحت ما يكتفه من غموض، وأن أكون قد وضعت بين أيدي طلاب اللغة العربية فكرة واضحة المعالم عن المقصود بالزيادة في اصطلاح النحوين، كي لا يصابوا بالحيرة والارتباك إذا صادفهم في كتب اللغة لفظ ما زائد، في النثر أو الشعر أو القرآن الكريم.

الهوامش

1. بتونين الكسر أو فتح النون. أما بتونين الكسر فعلى أساس إعراب غسلين، مجروراً وعلامة جره الكسراً الظاهرة. وأما فتح النون، فعلى أساس جره بالياء نيابة عن الكسراً لأنها ملحوظة يجمع المذكر والسالم.
2. ابن منظور. أبوالفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري. لسان العرب . دار صادر. بيروت (د. ط) (د.ت). المجلد 3. مادة (زيد).
3. ابن سيدة. أبوالحسن علي ابن اسماعيل النحوي الاندلسي (ت 458هـ). المخصص وتحقيق. لجنة احياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة. دار الآفاق الجديدة. بيروت (د. ط). (د. ت). المجلد 4. باب الزيادة.
4. انظر عبد الراجحي. التطبيق الصRFي. دار المعرفة الجامعية الإسكندرية. (د. ط). 1988م ص 30.
5. الفتح / 28.
6. إن كلام النحو عن التعليق يعني أن شبه الجملة من الجار الأصلي ومجروره تتم المعنى الذي يدل عليه الفعل أوما يشبهه. فادا قلنا : سافر زيد فان هذه الجملة فيها معنى الإخبار بوقوع سفر زيد فقط. أما لو قلنا: سافر زيد من البصرة. فالجار الأصلي (من) ومجروره (البصرة) يفيدان معنى جزئياً يتم معنى الفعل (سافر): إنهم يدلان على نقطة بدأ السفر. أما حرف الجر الزائد فليس له شيء من هذا، لأنه هو ومجروره لا يتعلقان. وحرروف الجر أقسام ثلاثة وأصلي، وزائد، وشبهه بالزائد. أما حرف الجر الأصلي، فهو الذي يتعلق مع مجروره بالفعل على نحو ما تقدم. وأما حرف الجر الزائد، فهو لا يتعلق فلا يضيف مع مجروره معنى جديداً. وأما الشبيه بالزائد، مثل و رب فهو يدل على معنى لكنه لا يتعلق، فرب يدل فالسياق على التقليل أو التكثير فقط. (انظر المرادي، الحسن بن قاسم. الجنبي الداني في حروف المعاني. تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط 1. سنة 1992م. ص 440).
7. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن عبد الله المصري، (ت: 761هـ). مفني الليبب عن كتب الأغاريب: تحقيق الفاخوري. دار الجيل. بيروت. ط 1. سنة 1991 ج 1 من 180
8. النساء / 166
9. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت: 316هـ). معاني القرآن واعتراضاته. تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت (د. ط). (د. ت) ج 2: ص 147.
10. سيبويه. أبوبشر عمروبن قنبر (ت: 180هـ). الكتاب: تحقيق عبد السلام محمد هارون. عالم الكتب. ط 3. سنة 1983م. ج 1 من 92. والآلية من سورة الإسراء / 96
11. الحديد / 29
12. الحديد / 29
13. الحديد / 28
14. الزمخشري. أبوالقاسم جار الله. محمود بن عمر (ت: 538هـ). الكشاف عن حقائق التزييل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. (د. ط). (د. ت) ج 4: ص 68.
15. ابن هشام. مفني الليبب. ج 1. ص 412
16. ابن هشام. المصدر نفسه. ج 1. ص 413.
17. ابن هشام. المصدر نفسه. ج 1. ص 406.

18. ابن هشام. المصدر نفسه. ج 1، ص 406.
19. عباس حسن. النحو الوافي: دار المعارف. القاهرة. ط: 10. (د، ت). ج 1. هامش ص 66.
20. ابن يعيش. موفق الدين. (ت 643هـ) شرح المفصل: عالم الكتب. بيروت. (د، ط). (د، ت). ج 7. ص 150.
21. الشعراء / 195.
22. انظر ابن هشام. مغني الليبب: ج 1. ص 412.
23. البقرة / 195.
24. انظر ابن هشام. مغني الليبب: ج 1. ص 185.
25. انظر ابن عصفور. أبوالحسن علي بن مؤمن. ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس. ط 1 سنة 1990م. ص 77.
26. انظر ابن عصفور. المصدر نفسه. ص 80، 81.
27. انظر ابن يعيش. شرح المفضل. ج 4. ص 12.

المصادر والمراجع

1. الزجاج. إسحاق ابن إبراهيم بن السري بن سهل (ت 361هـ). معاني القرآن الكريم واعرابه. تحقيق عبد الجليل عبده شibli. منشورات المكتبة العصرية. بيروت. (د، ط). (د، ت). ج 2.
2. الزمخشري. أبوالقاسم جار الله محمود بن عمر. (ت 538هـ). الكشاف عن حقائق الترتيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. (د، ط). (د، ت). ج 4.
3. سيبويه. أبو بشر عمرو بن قنبر. (ت 180هـ). الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون. عالم الكتب. ط 3. سنة 1983م. ج 1.
4. ابن سيدة أبوالحسن عل بن اسماعيل الاندلسي. (ت 458هـ). المخصوص تحقيق لجنة أحياء التراث العربي بدار الآفاق الجديدة. دار الآفاق الجديدة. بيروت. (د، ط). (د، ت). المجلد 4.
5. عباس الحسن. النحو الوافي. دار المعارف. القاهرة. ط 10. (د، ت). ج 1.
6. عبد الراجحي. التبيق الصRFي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. (د، ت). سنة 1988م.
7. ابن عصفور. أبوالحسن علي بن مؤمن (ت 669هـ) ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس. ط 1. سنة 1990م.
8. المرادي الحسن بن قاسم. الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط 1. سنة 1992.
9. ابن منظور. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري. لسان العرب، دار صادر. بيروت. لبنان. (د، ط). (د، ت). المجلد 3.
10. ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن عبد الله المصري. (ت 761هـ). مغني الليبب عن كتب الأغاريب، تحقيق ح. فاخوري. دار الجليل. بيروت. لبنان. ط 1. سنة 1991. ج 1.
11. ابن يعيش. موفق الدين يعيش. (ت 643هـ). شرح المفصل، عالم الكتب. بيروت. (د، ط) (د، ت). ج 7.